العرب
السبت 2020/04/25
السنة 42 العدد 11688

جواد ظريف مُكَمّما في دمشق

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

لماذا توجّه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى دمشق ليلتقي بشار الأسد، "مكمّما" وفي كفيّه قفازات بلاستيكية، مخترقا التعليمات العالمية المشددة لمحاذير التواصل الاجتماعي والسفر عبر البلدان التي هي بؤرة لتفشّي جائحة كوفيد 19 وقد حصد أرواح الآلاف في إيران من حيث هو قادم؟

وهل هناك من أمر عاجل وجلل لا يمكن تأجيله أو البتّ فيه عن بعد، ما يحتّم على جواد ظريف ضرورة اللقاء الشخصي مع الأسد في قصره مستبعدا التعامل معه عبر الإنترنت كما يحدث في اجتماعات ومؤتمرات رسمية في العالم منعا للسفر والتقارب البشري المحظور تقريبا في معظم دول العالم؟ وهل من علاقة بين هذه الزيارة الاستثنائية في ظرفها وتوقيتها، بالحملة التي تشنها بعض وسائل الإعلام الروسية على بشار الأسد وعائلته، لتجد طهران الفرصة سانحة، وتشدّد على لسان وزير خارجيتها وقوفها إلى جانب الأسد في حال انسحبت موسكو من المحور الداعم لنظامه؟ بل هل يحتاج الحليف "المخلص" إلى تأكيد التزامه بشريكه في كل منعطف سياسي لو لم يكن هناك وراء الأكمة ما وراءها؟

موسكو تدرك أن قانون قيصر إنما جاء ضمن حزمة قوانين عدة تحولت فور التصويت بالإيجاب إلى عصا غليظة ستستعملها واشنطن ضد الدول والأفراد الذين يدعمون العمليات العسكرية للنظام السوري

"من الصعب أن نميّز في أغلب الأحيان بين هدف مكافحة الإرهاب والعنف الذي تمارسه الحكومة ضد مناوئيها"، هكذا وصف السفير الروسي الأسبق إلى دمشق ألكسندر اكسينيوك تعامل الحكومة السورية مع معارضيها؛ وتابع السفير الروسي في السياق نفسه قائلا: "على بلادي أن تعيد النظر في مستقبل سوريا ومصير قيادات النظام".

ظهر هذا التصريح الصادم لمسؤول ودبلوماسي روسي في سياق حملة متزامنة أدارتها عدة منصات روسية إعلامية على حكومة دمشق، كان أصعبها تلك التي شنتها وكالة الأنباء الفيدرالية الروسية حين اتهمت بشار الأسد بتعقيد مشكلات سوريا الاقتصادية، ووصفته بـ"الضعيف" لعدم قدرته على محاربة الفساد.

تتزامن هذه المواقف الروسية العلنية وغير المسبوقة، مهما شكك البعض بمصداقيتها وصحة مصادرها، مع اقتراب قانون قيصر الأميركي من مرحلة التنفيذ، والتي تبدأ قريبا مع انتهاء المرحلة التمهيدية التي تبلغ 180 يوما اعتبارا من تاريخ التصويت عليه في مجلس النواب ثم في مجلس الشيوخ الأميركي في 19 ديسمبر من العام 2019. وتعتبر هذه الفترة كافية للنظام السوري للإذعان لإرادة شعبه، ومقررات المجتمع الدولي، بضرورة دخوله غير المشروط في عملية سياسية ودستورية جادة تتضمن الانتقال السياسي السلمي ضمن بنود القرار الأممي رقم 2254.

تدرك موسكو تماما أن قانون قيصر إنما جاء ضمن حزمة قوانين عدة رفعها البنتاغون إلى المشرّع الأميركي للتصويت عليها، وأنها قد تحولت فور التصويت بالإيجاب إلى عصا غليظة ستستعملها واشنطن ضد الدول والأفراد الذين يدعمون العمليات العسكرية للنظام السوري، وضد كل من لم يزل متداخلا في دورة المال للبنك المركزي في دمشق- وهو هدف رئيس للقانون - بغرض تجفيف عمليات "تبييض الأموال" إذا ما أثبتت التحقيقات الجارية والتقارير التي سترفعها وزارة الخزانة الأميركية ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) بأن البنك المركزي ضالع في غسل الأموال ضمن دورته المالية الرسمية.

في هذا المناخ من التجاذبات السياسية، عمدت موسكو ضمن سياسة العصا والجزرة التي يحلو لها ممارستها حتى مع حليفها في دمشق، أن تمدّ طوق النجاة لنظام الأسد في إثارتها لملف العقوبات الأميركية الأحادية تحسّبا لإمكانية أن تطالها تلك العقوبات.

وبدأت موسكو ودمشق تستغلان جائحة كورونا كأقصر وأسرع الطرق لفكّ العزلة السياسية الدولية المفروضة على دمشق في محاولة للتخفيف من العقوبات الاقتصادية الأوروبية والأميركية التي سُنّت نتيجة لتنكيل نظام الأسد بشعبه، وممارسته العنف والتهجير والترويع لمئات الآلاف من السوريين، مستعينا بالآلة الروسية الحربية والميليشيات الطائفية الإيرانية.

إلا أن واشنطن المنتبهة والمستعّدة لهكذا التفافات من الأسد وحلفائه أعلنت على الموقع الرسمي لوزارة الخزينة الأميركية وضمن بيان توضيحي لمكتب أوفاك صدر في 16 أبريل الجاري ما يلي: "لقد صُممت عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على سوريا لردع بشار الأسد، والمتعاونين معه، والجهات الأجنبية الداعمة له، والحكومة السورية، من الوصول إلى النظام المالي الدولي وسلسلة التوريد العالمية. الإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الجهات الفاعلة غير المشروعة التي تعمل في سوريا، مثل تلك التي تنتمي إلى مجموعات إرهابية مسمّاة عالمياً، أو إيران، أو روسيا، ما قد يؤدي إلى فرض عقوبات إضافية على الحالية".

وتابع البيان: "يلتزم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بضمان ألا تحدّ هذه العقوبات من قدرة المدنيين في سوريا على تلقي الدعم الإنساني من المجتمع الدولي. قد يشمل هذا الدعم توفير معدات الاختبار، وأجهزة التنفس، ووسائل الحماية الشخصية، والأدوية المستخدمة في الوقاية والتشخيص والعلاج والتعافي من كوفيد 19".

فصل المقال أن "القناعين الواقيين" اللذين ارتداهما الأسد وظريف في لقائهما الأخير ليسا إلا جزءا من الاستثناءات الأميركية الإنسانية خلال جائحة كورونا لا أكثر. أما بيان وزارة الخزينة ومكتبها الخاص بفرض العقوبات (أوفاك)، فقد جاء واضحا بشأن ما ينتظر "إيران أو روسيا" من التشدّد لجهة تجفيف قنوات الدعم لحكومة الأسد والذي يحمل هذه المرة الدمغة القانونية الأميركية النافذة ضمن حزمة عقوبات قيصر.

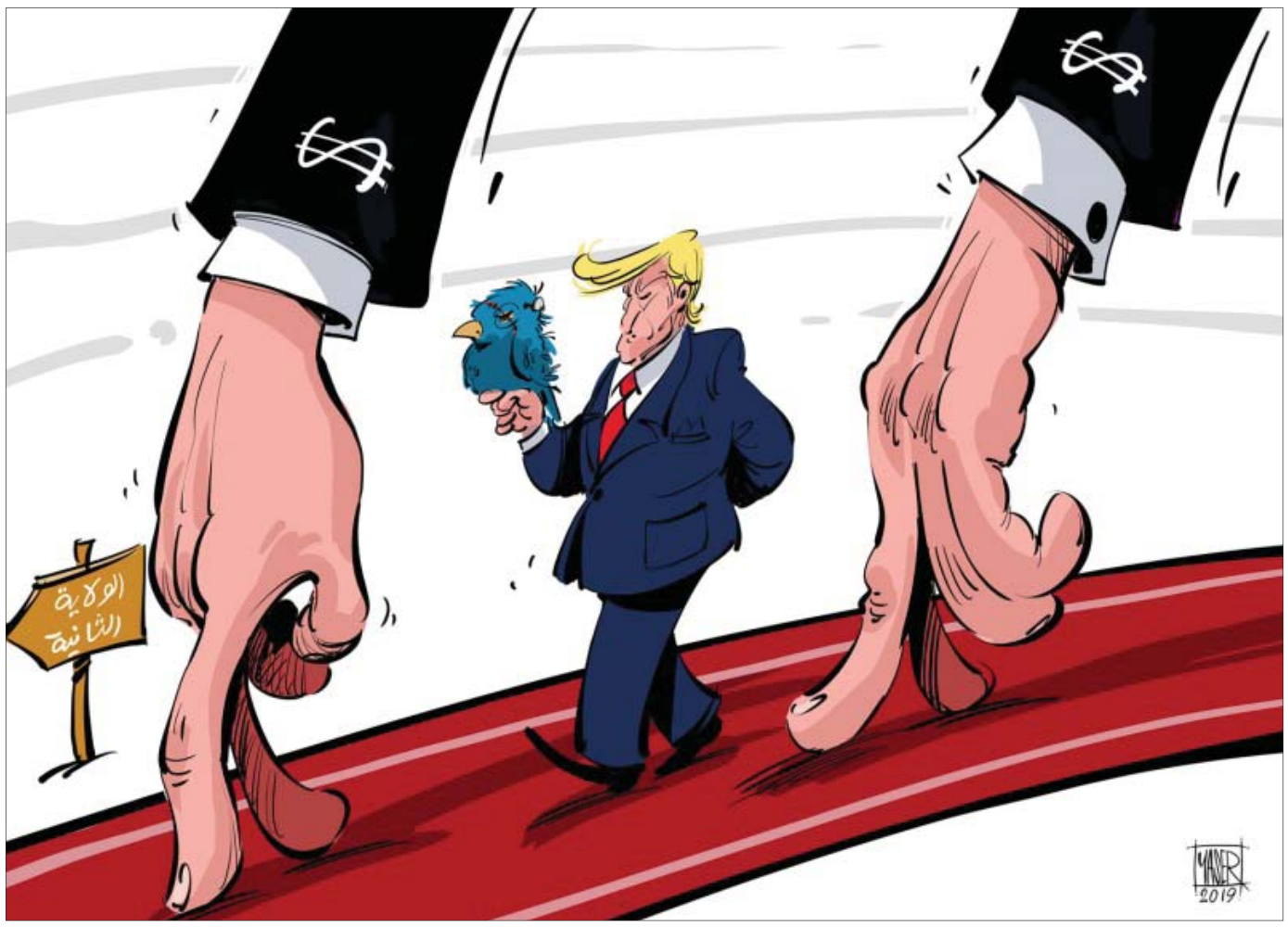

دونالد ترامب والاستحقاق الرئاسي الأميركي على محك أزمة كورونا

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

لم يكن الرئيس دونالد ترامب يتصور أسوأ من هكذا سيناريو في السنة الانتخابية المصيرية، فبعد أن كان يرى الدرب ممهدا لإعادة انتخابه في نوفمبر القادم، إذ بوباء كورونا المستجد يحل على الولايات المتحدة والعالم ضيفا ثقيلا ويغير التوقعات ويتحكم بجدول الأعمال.

في البدايات كان واضحا أن الرئيس الأميركي يعاني من إدارة أزمة الجائحة أكثر مما يسيطر عليها خاصة بعد تقويض حجج حملته الرئيسية في النجاح الاقتصادي وهذا ما حدا به في الكثير من إحاطاته الصحافية للإعراب عن إحباطه وحنينه لماض قريب جدا. لكن بالرغم من طبيعته المتقلبة وولعه بالمجابهة المفتوحة، أخذ سيد البيت الأبيض يستدرك الأخطاء الأولية ويغلّب المرونة ويحاول تحسين إدارة الأزمة ومواجهة تحديات جمّة.

في المقابل، حسم الحزب الديمقراطي أمره إذ قفز أفضل مرشحيه جو بايدن إلى واجهة السباق مما جعل المعركة الرئاسية متوازنة وأكثر حدة، وستكون تنافسية بامتياز حيث لن تحسم الولايات المتحدة خياراتها داخليا فحسب، بل سترسم أيضا إطارا لإعادة تركيب عالم ما بعد كورونا.

كشفت هذه الأزمة بجلاء ضعف النموذج الاجتماعي والسياسي الأميركي: 22 مليون عاطل عن العمل دون إعانات، يجد الكثير منهم أنفسهم دون تأمين صحي، ونظام صحي عام غير ملائم، وبلد منقسم، وإدارة في البيت الأبيض مثيرة للجدل، مع رئيس يظهر وكأنه في صراع مفتوح مع حكام الولايات وكل ذلك يزعزع الثقة.

من هنا تأتي محاولات عدم خنق الاقتصاد عبر شراء الاحتياط الفيدرالي لديون الشركات والمساعدات المكثفة للعاطلين عن العمل والمحتاجين والمزارعين. لكن الانهيار غير المسبوق لسعر النفط يوم 20 أبريل "الاثنين الأسود"، زاد من متاعب الرئيس الذي سيحاول مع الفتح التدريجي للبلاد أن يقود عملية الإنعاش اعتبارا من يونيو القادم.

لكن الأدهى حصل كذلك لأن الأشهر الثلاثة الماضية ألحقت اضطرابات شديدة بالنظام العالمي الذي تتبوّأ فيه واشنطن الصدارة. ومن دون الحكم المسبق على النتيجة النهائية أو التعديلات أو شكل العالم الجديد، يمكن الكلام عن تسريع الاستحقاقات وعن مخافة بقاء العالم من دون قيادة وحوكمة. وفي هذا الإطار أسهم ترامب منذ وصوله في العام 2017 بذلك، لأن ممارسة القيادة العالمية اصطدمت من دون شك بعقيدة "أميركا أولا".

وقد أدى تفشي الفايروس في خضم الحملة الرئاسية في نوفمبر والكارثة الاقتصادية التي تصاحبه إلى تفاقم هذه العملية. أدار ترامب ظهره لأوروبا وظل رافضا لأي تعاون دولي جدي، مع قراره تعليق المساهمة الأميركية لمنظمة الصحة العالمية في خضم أزمة الجائحة، إذ تعامل معها بمثابة كبش فداء على نفس المستوى مع الصين التي تتهمها الإدارة الأميركية بعدم التصريح عن المعلومات منذ نوفمبر 2019 وتأثيرها السلبي على منظمة الصحة العالمية التي تأخرت في تقييم خطر الوباء وإعطاء الإنذار في الوقت الصحيح. وبينما حاولت باريس عبثا تأمين عقد قمة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لم تهتم واشنطن وبكين وموسكو بالدعوة. وبانت عقدة أخرى داخل مجلس الأمن حينما أصرت الولايات المتحدة على اتهام الصين بانتشار الفايروس التاجي في سياق قرار للأمم المتحدة يدعو إلى هدنة عالمية.

في خضم احتدام التوتر الأميركي - الصيني في زمن كورونا، لا ينفك دونالد ترامب عن التذكير بإنجازات السنين الثلاث من ولايته ويفاخر بقوله "كان لدينا أكبر اقتصاد في تاريخ العالم. لقد كان أداؤنا أفضل من أداء الصين، أفضل من أي بلد في العالم، أفضل من أي بلد آخر. كان لدينا حتى الآن أعلى سوق للأوراق المالية في التاريخ".

بالفعل قبل اندلاع أزمة الجائحة بشهرين كانت الأخبار السارة تتجمع لدى ترامب: مُنع الجمهوريون في مجلس الشيوخ من إجراء محاولة العزل الذي بدأه الديمقراطيون، وكانت جميع المؤشرات الاقتصادية خضراء، وكان يستعد لجني ثمار الاتفاقية التجارية الأولى مع الصين.

وأتى كوفيد - 19 ليقلب كل شيء رأسا على عقب وزاد معدل البطالة بأكثر من الضعف في غضون شهر واحد، مما حرم سيد البيت الأبيض من الشعار الرئيسي لحملته الانتخابية، ولذا تبعا لعدم قدرته فرض وقف الإغلاق بسبب بعض حكام الولايات أو مراعاة لآراء مستشاريه العلميين، لجأ ترامب إلى خطوات الدعم السريع لقطاعات الأعمال بالإضافة إلى قراره تعليق الهجرة إلى الولايات المتحدة وذلك بسبب "الحاجة إلى حماية وظائف مواطنينا الأميركيين العظماء"، وفق المصطلح الترامبي.

بالإضافة إلى كبشي الفداء في الخارج (الصين ومنظمة الصحة العالمية) لا ينسى ترامب معاركه الداخلية ولم يتوانَ عن إلقاء اللوم بسرعة على النقص في الإمدادات الطبية للإدارة السابقة، أي إدارة باراك أوباما، متناسيا أنه بدأ في يناير عامه الرابع في منصبه.

وتندرج ضمن البحث عن كبش فداء داخلي سجالات ترامبية مع بعض حكام الولايات وأبرزهم حاكم نيويورك الديمقراطي الطموح أندرو كومو. ويبرز التناقض في أداء ترامب مع الدعم الذي لم يتوقف عن تقديمه، منذ 17 أبريل، إلى الحركات الاحتجاجية اليمينية المتشددة التي تنظمها أقلية محدودة للغاية والتي تطالب في بعض الولايات برفع تدابير الاحتواء على الفور مع شعارات "مستهجنة"؛ "مينيسوتا مجانية!"، "ميشيغان الحرة!" و"حرروا فيرجينيا".

هذه السابقة مع الاندفاع إلى شراء الأسلحة بعد قرارات الإغلاق تعطي دلالات عن هشاشة في النسيج الوطني الأميركي وإمكانية نشوب نزاعات داخلية في حال كانت نتائج الانتخابات الرئاسية غير حاسمة ورفض أحد المرشحين الإقرار بهزيمته. ووفق تطور الوضع، سيقوم ترامب على الأرجح بتعديل استراتيجيات حملته الانتخابية وتواصله الإعلامي ويحاول من خلال تسويق دوره في إدارة الأزمة والقدرة على القيادة وأسبقيته في مجابهة الصين والآخرين كعوامل تحفز إعادة انتخابه.

في المقابل، يلعب جو بايدن، البالغ من العمر 77 عاما، محاولته الثالثة للوصول إلى البيت الأبيض. ويسعى من خلال الدفاع عن ألوان الحزب الديمقراطي من تجميع غالبية تياراته من المتعاطفين مع رئيسه باراك أوباما ومن اليساريين. فمن المفارقات أن الفائز في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية لم يفز في معركة الأفكار مع بيرني ساندرز خاصة اقتراحه إنشاء ضمان اجتماعي عمومي بقيادة الدولة الفيدرالية، وهو موضوع يجد زخما جديدا مع أزمة الفايروس التاجي.

الولايات المتحدة لن تحسم خياراتها داخليا فحسب بل سترسم أيضا إطارا لإعادة تركيب عالم ما بعد كورونا

في مواجهة آلة ترامب، في حين رفع الحزب الجمهوري تحييد تصويت الأقليات الاجتماعية غير المتوافقة معه، ليس أمام جو بايدن سوى القليل من الخيارات إذ يجب عليه أن يحتفظ بأي ثمن بالناخبين المعتدلين في المناطق شبه الحضرية التي ضمنت نجاح الديمقراطيين في مجلس النواب (نوفمبر 2018).

ولوحظ أن بايدن قام بالفعل بتعديل برنامجه في منتصف مارس حول ضمان القدر الأكبر من التعليم العالي للفئات المحرومة. كما وعد بإلغاء ديون الطلاب ذوي الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة. واقترح أيضا تمديد برنامج التغطية الصحية الفيدرالية للرعاية الصحية عن طريق تخفيض عتبة السن من 65 إلى 60 سنة.

يحاول جو بايدن البروز بمظهر القادر على استيعاب الصدمة التي يسببها الوباء وتخفيف تداعيات الانفجار الاقتصادي المذهل الذي يسببه. وبالرغم من أن هذا التجميع للديمقراطيين أمر حتمي للفوز في نوفمبر. تدلل استطلاعات الرأي النادرة أن حسم المعركة الرئاسية سيكون قبل كل شيء في ثلاث ولايات: ويسكونسن وميشيغان وبنسلفانيا، التي انتزعها دونالد ترامب من الديمقراطيين في عام 2016.

لا نعلم مدى المتغيرات في الولايات المتحدة الأميركية من الآن إلى نوفمبر، وكم سيلقي زمن كورونا بظلاله على الاستحقاق الرئاسي وظروف إجرائه. إنها معركة العمر للمرشحين المتنافسين وطابعها المصيري يطال العالم ككل.